

قصة الكلاوي في تودغي بين صفحات الذاكرة والتاريخ وطموحات التنمية

علاحمو مصطفى

طالب دكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن زهر، أكادير، المغرب
المبريد الإلكتروني: mustaphaallahammou@gmail.com

المخلص

حاولنا في هذا البحث، تسليط الضوء على إحدى النماذج المعمارية التاريخية المتميزة التي أغنت الرصيد التراثي المادي بالمملكة المغربية، ويتعلق الأمر هاهنا، بقصة التهامي الكلاوي بواحة تودغي، مركزين في ذلك، على تتبع مسارها عبر التاريخ وعبر لسان الذاكرة، ولكونها من مخلفات الفترة الإستعمارية الفرنسية للمغرب، وخضوعها لعدة معايير لتمارس دورها في المراقبة والدفاع، فقد تطرقنا لمميزاتها من حيث مكونات البناء والتشييد، مثلما، أشرنا لأهميتها التاريخية ودورها في ربط ماضي المنطقة بحاضرها، وترسيخ ثوابت الهوية الوطنية في الأجيال الراهنة والمقبلة، من دون أن ننسى تبيان الوضعية المتردية التي تعانيها، بفعل غياب الوعي والإلمام بأهميتها مجتمعيًا، مما دفعنا لتقديم مجموعة من المقترحات التي ستمكنها بعد التوعية بقيمتها، وترميمها وتهيتها، لتساهم في تحقيق التنمية المحلية.

الكلمات المفتاحية: تودغي، صفحات الذاكرة والتاريخ، طموحات التنمية.

The Kasbah of El-Laoui in Todghi, between the pages of memory, history, and development aspirations

Alahamu Mustafa

PhD student, Faculty of Arts and Human Sciences, Ibn Zohr University, Agadir,
Morocco

mustaphaallahammou@gmail.com Email:

ABBSTRACT

In this research, we tried to shed light on one of the distinguished historical architectural models that enriched the tangible heritage stock in the Kingdom of Morocco, and the matter here concerns the Kasbah of Thami El-Laoui in the Todghi Oasis, focusing in this on tracing its path through history and through the language of memory, and because it is a remnant of the French colonial period. For Morocco, and its subject to several standards to exercise its role in surveillance and defense, we touched on its features in terms of building and construction components. Likewise, we pointed out its historical importance and its role in linking the region's past with its present, and consolidating the constants of national identity in current and future generations, without forgetting to highlight the deteriorating situation it suffers from. Due to the lack of awareness and knowledge of its importance socially, which prompted us to present a set of proposals that will enable it, after raising awareness of its value, restoring and preparing it, to contribute to achieving local development.

Keywords: Todaghi, pages of memory and history, development aspirations.

تقديم:

تزخر تودغى¹ بالجنوب الشرقي المغربي بتراث معماري غني، متسم بالتعدد والتنوع، منحها مشهدا خاصا، ربطت من خلاله بين حاضرها وماضيها البهي، وحافظت به على ملامح ثقافية فريدة ضاربة في جذور التاريخ، مبرزة للعيان عمق علاقة الإنسان بالمجال البيئي، والمجسد في إبداعات وابتكارات بلغت في روحها أفضل مما كان، إذ لامت خصوصيات الوسط الطبيعي، لتتجلى فيها بذلك كل مظاهر التكيف والتأقلم بين ذلك العنصرين، دون أن ننسى أن هذا الرصيد الإنساني هو في حد ذاته مادة حية معبرة عن واقع لا يضارع بأحواله الأمنية والاجتماعية والاقتصادية، لذا يمكن اعتباره ظاهرة حية تفسر جزءا من اجتهادات الفكر البشري في زمن قد خال، وليس بهذا التعبير أن الماضي اختفى في حذايره، بل لازال حيا في كل ناحية من نواحي حياتنا الراهنة².

من المصرح به- وهذا رأينا جميعا- أن المنظر العام للمنطقة عرف هيمنت الأضرحة³، وكذا القصور التي بنيت ككيانات عمرانية، مكونة من مجموعات من السكان الموزعة على عدد من العظام، التي ساد النساكن والتعايش بينها⁴، مزودة زواياها بمباني للمراقبة، وهي قاعدة أساسية تشمل كل قصر باعتباره مؤسسة اجتماعية مدنية تحتاج بصفة دائمة لعنصر الأمان والحماية من أطماع الغريباء، والحد من توجس قاطنيها من المخربين، وفي أحيان أخرى نجد الأمر المعهود لذا سكان الواحات "بأسامر"⁵ بشكل عام، وتودغى بالتحديد؛ تنصيب نماذج معمارية دفاعية مستقلة في مواقع مرتفعة مطلة على القصور والمسالك لمراقبتها والذود عنها، وتكون تلك الأبراج في الغالب على شكل محارس ومناظر، تعرف في اللغة الأمازيغية بـ"إكدمان"، ويصل طولها إلى ما بين 10 و12 مترا⁶، وكانت الحراسة تنظم فيها بناء على أعراف محلية (إزرفان)⁷، يتم بموجبها تكليف حراسه بالتناوب ليل نهار بين سكان القصر، ويقوم بتنظيم هذه العملية شيخ القبيلة (أمغار) الذي منحت له حينذاك كامل السلط، التشريعية منها والتنفيذية.

وإذا سلمنا بغلبة القصور وأضرحة الأولياء على المشهد العمراني للواحة استجابة لعوامل حتمية، فهناك نوع معماري آخر جمع بين الصبغة المدنية والعسكرية المألوفتين عن المكونين السابقين (نقصد فقط القصور والأبراج)، حيث كان أكثر ارتباطا بممثلي السلطة المخزنية بالمنطقة إلى حدود منتهى النصف الأول من القرن العشرين، نتحدث هاهنا عن القصبات⁸ التاريخية، التي لا يمكن فصلها عن القصور بحكم وظائفها، التي كانت منوطة بها، فمعظم قصبات تودغى كانت قريبة جدا من مؤسسات القصور، سواء بجوانبها أو في الحدود الفاصلة بينها، وإن دل الأمر على معطى معين، فإن المنطقي هو أن تدبير المجال والتحكم في سكان تلك التجمعات من الغايات المتوخاة من ذلك، على اعتبار أن من كانوا يتولون أمورها هم قياد لهم كامل الصلاحيات لتدبير الشأن القبلي وإخضاعه للتوجيهات المخزنية، وهذا المحدد يمكن إسقاطه على قسبة الخليفة التهامي الكلاوي⁹ بالواحة السالفة الذكر.

أولا- قسبة الخليفة بين التاريخ والذاكرة

شيدت قسبة الكلاوي أو 'تيغمرت نالخليفة' كما يسميها الأهالي في بداية الأمر خلال مطلع العشرينيات من القرن 20م، على شكل قاعدة عسكرية مصغرة للجيش الفرنسية، وذلك بالموازاة مع بناء برج تاوريرت ن غليل شرقا، الذي أنشئ كنقطة مراقبة للطريق الرابطة بين واحة فركلة شرقا وتودغى غربا، بعدها، ولما وصل القائد الكلاوي للمنطقة أمر بتحويلها للقسبة على شكلها الحالي، واستمرت في أداء أدوارها لغاية جلاء المستعمر الفرنسي من المغرب، ولو أن أقرباء أو أتباع "السيادة الكلاوية" كما في تعبيرات الفقيه المهدي الناصري- إن صح الوصف- كانوا قد قطنوها إلى حدود الستينيات من القرن الماضي.

إن هذه القسبة تمثل مظهرا من مظاهر الواقع التاريخي لهذا المجال الهامش، وتقدم صورة واضحة المعالم عن أوضاع أكثر اضطرابا و توترا لا يمكن فصلها عن حال مغرب المرحلة الاستعمارية، فهي جزء من الماضي ومادة خام لا شيء يمنع من استنطاقها، فالماضي إن رسخ في الذاكرة فهو جزء من الحاضر، ليس أنه ذو محاسن

ورخاء أو ذو دعة وسكينة، إنما أن ممارساته لها دلالات وأبعاد لا يمكن إدخالها في حكم المعلوم. والرواية الأكثر شيوعا بتواترها، هي "أن المخزن في ذلك العهد كان بالفعل يكلف عددا من القبائل ببناء القصور والقصبات والأسوار، وغيرها من الأشغال التي يسخر فيها السكان¹⁰ مجانا، حيث يجبرون على حمل الأتربة والأحجار، وإعداد أكواش الجير اللازمة للبناءات أو إصلاحاتها، وكذا السهر على الأشغال اللازمة للحفر أو البناء أو الصيانة. وكانت القبائل تكلف أيضا بتقديم مصاريف إنجاز العديد من البناءات¹¹".

فقصة الخليفة موضوع القول، تم إنشاءها كما أكدت الذاكرة الفردية والجمعية بالقهر والترهيب، والتعذيب والترغيب، لقد كان الغلاوي صاحب السلطة التيقراطية لما تم له السلطان وبلغ في مقامه القوة والحقق والتمكين، قد أجبر شيوخ قبائل قصور الواحة الذين كانوا ينحازون دوما للطرف الأقوى¹²، بعثه بعمال سخرة قسريا وتناوبا بلا مقابل ولا ماء ولا طعام، وتم ذلك تزامنا مع بداية السلطات الفرنسية إقامة سد غليل على بعد حوالي 20 كيلومتر شرقا، فمن لم يصله دور الاشتغال في القصبة كان عليه أن يتوجه مباشرة للعمل مع المستعمر لكن في ظروف أرحم وأحسن. يقول الكثيرون ممن اشتغلوا فيها: "لقد عاملنا الأغلاوي بلا رحمة ولا شفاعة، ونظر إلينا كعبيد مسخرين لا كرامة لهم ولا منزلة، وكان البعض منا مطلوباً بحمل أحجار ثقيلة على كتفيه من قاع وادي تودغي إلى أعلى التلة، مثلما كان البعض الآخر ملزماً بجلب الأتربة وحتى الطين من مواضع بعيدة، في حين كان الصغار منا يقومون بسقي الشجيرات التي تم غرسها بجوانب القصبة¹³". إنها روايات ماضية مرسخة في الذاكرة، توحى أنه "لا يبقى إلا المحفوظ من التاريخ، بل هو التاريخ ولا تاريخ غيره¹⁴".

ثانيا- معايير البناء والتشييد

المعلوم وفق معظم الأبحاث التي تدارست التراث المعماري في الجنوب الشرقي للمغرب، أن هذا النوع من المباني يخضع لمجموعة من المعايير. فعلى مستوى الموضع نجد قصبة الغلاوي قائمة في نقطة مرتفعة فوق تلة، فاتحة أبوابها على الوادي والمزارع المجاورة، في حين تظل أبراجها مظلة على المسالك الطرقية، سواء المجاورة لها أو القادمة إليها، بفعل تمركزها في ملتقاها، مما أمنها من الفيضانات وكذا التعديات الخارجية، الشيء الذي يجعل هذا النموذج العمراني يتجانس والمشهد الطبيعي العام للمنطقة¹⁵. أما من حيث الشكل، فهي لم تخرج عن الطابع المعهود لغيرها من القصبات المخزنية في الجنوب المغربي، إذ يحيط بها سور خارجي قد يصل لأربعة أمتار تقريبا، به بابان خارجيان، الأول منفتح للشرق والثاني للغرب، أما داخلها، فيتكون من خمسة أبراج ذي سلالم، يبلغ علاها تقريبا 12 مترا، كل واحد منها مزود بنوافذ للمراقبة على جهتي اليمين واليسار، وبها غرف خاصة بالحراسة، علاوة على ذلك، تحوي هذه القصبة قاعات داخلية بعضها مخصص لجمع المؤن والضرائب¹⁶ وأخرى للمجالس والخيول والإقامة.



صورة رقم 1: قصبة الغلاوي سنة 1960م



وفيما يخص المواد المستعملة في البناء؛ فهي محلية محضة، إذ يبدو أنه بعد الاعتماد على الطين والحجر في بناء قاعدتها الأرضية استجابة لطبيعة الموقع (تلة)، تم التركيز كلية على الألواح الخشبية "التابوت"، أو الطابية بتعبير ابن خلدون، وذلك نظرا لمميزاتها العديدة، فبينانها متينة، قادرة على تحمل قساوة الظروف المناخية، من عواصف ورياح، زد على ذلك قابليتها للتعديل والتغيير، إنها الطريقة المناسبة للبيئة الواحية، وتحافظ على منظومتها وخصيتها. وتذكيرا، فإن العمران التقليدي الأصيل هذا وبحق يبدأ من الطبيعة وينتهي إليها، لأن مكونات بناءه تناسب محيطه الإيكولوجي، الذي تستخرج منه كل مواده، من قصب وحجر وعقود نخيل وتبن وغيره، وما يضيف عليه منظرا وجمالية في أشكاله هي طرق إعداد ودقة توظيف هذه العناصر التي ذكرناها منذ حين، فاستعمالها متمسك بالإتقان والمتانة.

ثالثا- الأهمية التاريخية للقصة

تعد القصة تراثا معماريا فريدا يفتح أمامنا نافذة الحاضر نحو الماضي، ويساعد في تعزيز البعد الثقافي داخل المجتمع من خلال توليد الفخر بالحضارة السابقة، والاعتزاز بالقيم الماضية، وتعزيز الشعور بالانتماء والهوية، كما أنه يسهم في قدرة المجتمع على التأمل الذاتي¹⁷. إنها أعز ما يملك لإدراك مقومات الحياة لدى أسلافنا في مختلف مناحيها، لأنها بالطبع، نقلت إلينا سمات الأوضاع الاقتصادية والأمنية والاجتماعية السائدة إذ ذاك. ويجوز القول عندئذ، أن قصبة الكلاوي مهما كان الحال؛ ستبقى مرتبطة بالهوية التاريخية والحضارية لهذه الواحة، بحكم كونها من مخلفات مرحلة تاريخية مضطربة مرت فيها المنطقة، فترة التغلغل الاستعماري الفرنسي إبان النصف الأول من القرن 20م. بالتالي، فهي شاهدة من الشواهد التي تعود بنا لفهم واستيعاب ماضينا وكذا التعريف به، باعتبارها إرثا مخلدا لوقائع وأحداث قد تنمحي في الذاكرة لكن ستحتفظ بها بقايا أطلالها القائمة لأزمان مديدة، لاحتوائها رموز سيساعد فكها والإحاطة بشفراتها لا محالة في كشف خبايا مجموعة من القضايا التي ظلت قابعة في سجل عتيق لكنها تلقي بظلالها عن حياتنا الراهنة سلبا بفعل نفورنا من حقائق ذاك الزمن، الذي قال عنه سيمون دي فوار أنه يصنع ما يصنع ومع ذلك فهو لا يرى ولا يحس ولا يدرك له وزن.

وعلى هذا، فالقصبة موضوع البحث، جزء من تاريخنا الذي لا يمكن تزييفه أو نفيه أو حتى تجاوزه، فما فات لا يمكن تغييره، بقدر ما يجب تصحيح النظر تجاهه، وتوجيه البصيرة لما يفيد منه، وذلك لن يأتى إلا بدراسته، فالتاريخ "فن عزيز المذهب"¹⁸ "نبعث العلامة الإسلامي عبد الرحمان بن خلدون، يستحيل تجاوز أي صفحة منه مهما كانت المبررات، لأنه ليس مدانا للإنسان بفرز محاسنه عن مساوئه، إنه علم دراسة الماضي لفهم الحاضر واستشراف المستقبل، ويلزم التفطن لعدم حشره لخدمة أغراض مغلوطة تتنافى وغاياته وكذا المناهج التي يقوم عليها.

رابعا- الوضعية الحالية لقصبة الكلاوي

علينا التعامل مع الحاضر وفق متطلباته، لا أن نواجهه بتراكمات الماضي الذي له ارتدادات وحيثيات عابرة، أنجبت وقائعه وأحداثه في سياقات محددة، بأسباب ومسببات متقاطعة، لندع الماضي للتاريخ إذن، فقد صنعتها أجيال وفق منظورها وتصوراتها لمنطق الوجود، ولنبلور فلسفة عيش جديدة تتماشى مع عصرنا، ولنعود إليه فقط لاستلهم الدروس والتجارب، التي ستفسح لنا باب النباهة وحسن التأويل لأحوال واقعنا المتغير في صيرورته.

إن القصبات نوع عمراني متميز مهما كانت أهداف إنشائه وغايته -شئنا أم أبينا- سيبقى يمثل الأداة الرئيسية لنقل القيم والقواعد المشتركة، والتواصل بين الماضي العريق والحاضر الراهن، وتعزيز الهوية الوطنية، ومثل هذه الأداة تساعد في إيجاد شعور قوي بالانتماء والارتباط في الحياة الحضرية المعاصرة في ظل عالم أخذ في

التحضر بسرعة كبيرة، وتسيطر عليه مبادئ العولمة وقيمها، وينظر الآن إلى التراث العمراني بشكل متزايد ليس بصفته مجرد ذكريات مهمة من الماضي تساعد في تشكيل إحساسنا بالهوية والأرض، ولكن هو عنصر بإمكاننا الاتكال عليه لبناء مستقبل نير¹⁹، وذلك في إطار نهج سياسة تنموية واضحة، تقوم أسسها على استثمار كل العناصر الممكنة كي تحقق أهدافها.

وقبل الخوض في هذه القضية، كان من الواجب علينا في بادئ الذكر التطرق لوضعية القصبة المستهدفة بالبحث. فإذا كانت أغلب نظيراتها- حتى التي أنشأها الكلاوي نفسه- بواحة تودغى ونواحيها، وكذا في المناطق المجاورة قد نالت اهتماما كبيرا من لدن الجهات المختصة، من ساكنة وجمعيات المجتمع المدني وما إلى ذلك، حيث قد خضعت للتهيئة والترميم وإعادة التأهيل، ليتم الحفاظ عليها في أبهى الحلل، وأصبحت تمارس دورا كبيرا في الاقتصاد المحلي، فإن هذا الموروث التاريخي المهم للغاية لا زال يعاني من الإهمال للأسف الشديد، وأضحت منسية تتقاذفها معاول الزمن وتنهكها ظروف الطبيعة القاسية من يوم لآخر، فإذا تلفتنا إلى حالها بإمعان فإنه يعطينا فكرة صريحة أننا بحق نسيء لحضارتنا بلا وعي، فهي منبوذة وأبواب استصلاحها مغلقة، كأنها تحاكم ببطء، لأنها تحيل لذهنية شخص لا يخلج التاريخ من ذكر تظلمه وبياض عينه في وجه من عاكس مقاصده من عباد هذه البلاد. لقد اضمحلت عدة وشائجها، وتحولت أبراجها وأسوارها لركامات أثرية في طريقها إلى نهايتها المحتومة، مجردة من رونقها الأصيل الذي تميزت به في مبدأ أمرها(أنظر الصورة رقم 1).



صورة رقم 2: قصبة الكلاوي سنة 2019م

وما يوجع الضمير، هو أنه رغم هامشية منطقة تودغى بسافلتها وعالياتها، وهامشيتها حتى في السياسات الاجتماعية، وحاجتها لإستراتيجية تنموية مستقبلية واضحة، تجعل استغلال المورث الثقافي بشقيه المادي واللامادي الذي تسخر به إحدى مرتكزاتها الرئيسية، فالحال يقول أن الجمود قد أصاب الضمير الجمعي في هذا المنحى، وأن هناك غياب لنيات صادقة بإمكانها أن تتعامل بجدية وحسن إرادة مع هذا الواقع المتأزم الذي يعيشه كل ما يرمز لهوية المجال من حيث معالمه التاريخية والحضارية، وهو خلل عميق قد تكون له تداعيات من شأنها الإجهاد على أحد الدعامات التي ستراهن عليه المنطقة مستقبلا في إطار ما يعرف بالتنمية الترابية. إننا في الحقيقة قبل كل شيء بحاجة إلى المصالحة مع الماضي، بهدوء التفكير وإخلاص الضمير، وبتغليب ملكة الوعي

والنقد على سلطة الذاكرة، فالماضي لا يجب أن يكون على حاضرننا ملك ولا سلطان، لأن لكل واحد منهما خصوصيته وأهميته، كما أن حاجيات الحاضر تلزمنا بإعمال العقل، والبعد على الاستلاب الذي فعل فعلته وجعل تراثنا المادي هذا ينتظر فقط منتهى حكم القدر، كل هذا نتيجة الاقتداء والاحتذاء بالغير حذو النعل بالنعل.

خامسا- قصة الكلاوي: مقترحات في سياق رهان التنمية الواحية

ثمة قول يتردد على مسامعنا، هنا وهناك، مفاده أنه "من الواجب تهمين الموروث التاريخي وتحسين تدبير الثروة الثقافية بشكل عام للجهات وفق حاجياتها التنموية"، لكن ما يجب ألا يكون بغيب عن بالنا؛ كحكمة من الحكم اليافعة والنافعة لهذا الطموح، هو عدم اختزاله في أطاريح محكومة بمنظور سطحي غايته إحراز ربح مادي دونما أي اعتبار للأثر السلبي الذي قد ينتج عن صعوبة تحقيقه. فالعمارة التقليدية التي تمثل كنزا ثمينا في المجالات الواحاتية المغربية، مازالت معزولة في غياهب النسيان، وما من تصور سليم بعد هذا الوضع؛ ينظر إليها من باب الحصافة أو بناصية أمل قصد إدماجها في رهان التنمية.

لا يختلف إثنان في أن صون الإرث التاريخي- بأنواعه وطرازه- من شأنه أن يعود بالنفع على المناطق التي تفردت به، إذ بإمكان هذا المعطى الدفع بعجلة التنمية المستقبلية فيها إلى الأمام، هذا فضلا على عصمة المهن والحرف التقليدية المرتبطة بالبناء الطيني العتيق المهددة بالزوال بفعل التقيص من أهميتها ومحاولة التخلي عنها، وكذا غياب الاعتناء بممتهنيها. بالإضافة لذلك، فالعناية به تماشيا مع أصالته سيساعد على ازدهار النشاط السياحي الثقافي، كما سيمثل ذلك تحديا ناجحا من باب الوعي بالهوية التاريخية التي استذكرناها سابقا، ومنه، فهذا التراث يمثل ثروة تحتم على الجميع حمايتها، لأنه مادة إستراتيجية إذا فقدت فلن تتجدد، ومن ثم فإن السبل المثلى للمحافظة عليه لا تختلف كثيرا عن أهميته، وذلك لأن إحياء التراث بشكل عام والعمارة خاصة يتطلب جهدا جماعيا²⁰ في إطار مقارنة تشاركية تتدخل في بلورتها جميع الأطراف المعنية، لكونه هما وجب تقاسمه والإنكباب عليه²¹ بتفكير جاد من مختلف الزوايا لإنقاذه، ثقافيا وقانونيا²² واجتماعيا.

بناء عليه، فإن الحفاظ على قصة الكلاوي وتأهيلها كي تساهم في التنمية المحلية يفرض تجاوز مجموعة من العقبات، التي تحول دون بلوغ تواصل ناجح بين الفاعلين الحقيقيين في مسألة الثقافة والتراث. ومن بين الخطوات التي ينبغي تحقيقها؛ نذكر: نشر الوعي الثقافي والتاريخي لتصحيح المغالطات التي ظلت تحبك شموليا إلى اليوم حول المخلفات الحضارية، مثلما يلزم إدراج مؤسسات المجتمع المدني، وتشجيعها على التعريف بأهمية وبضرورة الإهتمام بقضايا إحياء وترسيخ الهوية الوطنية؛ لكونها نافذة مباشرة نحو المجتمع بمختلف فئاته ومكوناته، من دون أن ننسى الدور الهام الذي قد يقوم به الإعلام المحلي لتحرير الحاضر من قيود الماضي، وكذا تكوين تصورات إيجابية لدى المتلقي حول هذه القصة، هذا من جانب ما هو ثقافي.

ومن الجهة القانونية، فإن موضوع المعمار المبني بالتراب²³ بالجنوب الشرقي يثير عدة إشكاليات، أغلبها متعلق بمسألة الملكية، فالشائع أن بعض القصبات بهذه البقاع تم اقتناءها من قبل الخواص- غير أن هذا الأمر ليس من كباثر الوقائع بل من العاديات- إذ يمكن أن ينطبق كذلك على القصة المعنية بالذكر، إنما أن المشكل المعقد والمقلق في هذا الصدد يتجلى في تحفظات بعض السكان المجاورين لهذه المنشآت من إعادة ترميمها أو حتى تحويلها لفنادق أو دور إقامة سياحية خوفا من سلوكيات تسيء للقيم السائدة، وهنا طبعا يصطدم ويتناشز النص القانوني مع الثوابت الثقافية المحلية (مجتمع محافظ يعارض كل ما يخالف وازعه الروحي في العلن)، بالتالي، فمن الضروري إيجاد حلول ملموسة بمقدورها تجاوز مثل هذه الإكراهات، لا أن تكون مخالفة لإرادة هؤلاء؛ إنما أن تتماشى مع رؤاهم؛ على اعتبار ذلك يخدم المصالح العامة أولا وأخيرا، وهذا المطلوب لا يجب أن يلغي إلزامية تجاوز قصور تطبيق وتخريج تشريعات جديدة منظمة للعمارة التقليدية؛ والقصبات جزء منه، كذلك، يبقى من الواجب وضع تحديد دقيق للجهات المسؤولة على التراث الثقافي، أي الفاعلين الحقيقيين، لأن بعض الأطراف مهمتها في هذا الإطار لا تكمن سوى في إعاقة كل مجهود في استطاعته حمايته من التخريب والاندثار والتجاهل.



على المستوى الاجتماعي التنموي، إن علمنا أن المنطقة التي تتواجد بها قصبة الكلاوي تعرف على طول السنة كل عام- نشاطا سياحيا مزدهرا، نظرا للخصوصيات التي تتمتع بها جغرافيتها، فلا مشاحة أن إنقاذ هذه البناية أولا، وإصلاحها وترميمها ثانيا، وتسخيرها لخدمة ذلك القطاع في شقه الثقافي والإيكولوجي ثالثا، سيعود إيجابا على الجميع حينذاك، ويفترض عبر ذلك تغيير سلوك الأهالي تجاه كل ما هو أصيل- لأن ما أصابه رغم ما يحمله كيانه من رسائل نبيلة، يكمن في جهل قيمته ومنافعه. كما أنه قبل هذا- وبفضل عائداتها المنتظرة، ستتوافر عدد من فرص الشغل لشباب المنطقة، وبالتالي بلوغ الهدف المنشود، الذي لن ينحصر قط في حماية القصبة كإرث تاريخي وحضاري، واستغلالها في تحقيق التنمية المستدامة، بل سيشمل علاوة على ذلك تشجيع السياحة بمختلف أنواعها بتلك الواحة، الغير المقنعة من حيث المشاريع المستهدفة لها في هذا المنحى.

خاتمة:

تعاني قصبة الكلاوي بواحة تودغى من إهمال شديد، فقدت بفعلة أجزاء هامة من جدران سورها وأبراجها، وإذا ظلت على هذه الوضعية المتردية لسنوات من الدهر؛ فقد تحرم المنطقة من إحدى أبرز المعالم التراثية التي اشتهرت بها منذ عقود من الزمن، مما يجعل تحصينها من الإنطماش والإضمحلال المنتظرين أمرا لا مفر منه، قصد وقايتها من زواحف التقدم وغفارت الحداث التي تجرفها بلا رقيب ولا حسيب، ودون هدنة ولا هوادة. وكيف لا وهي من ضمن العناصر التي بالإمكان أن تتمحور حولها جهود التنمية المجالية مستقبلا، إنها جوهر نفيسة، وأغنى ما خلفه أسلافنا المبدعين، لذلك، فمن الواجب الأخلاقي والإنساني معا مشاركة كل الأطراف في نيل ذلك المقصد، باعتباره إسهاما كبيرا في حماية صفحة من صفحات هوية المجال التاريخية والحضارية.

المصادر والمراجع

- 1- واحة تقع بالجنوب الشرقي للمغرب بين مدينتي ورزازات والراشيدية.
- 2- حسين مؤنس، التاريخ والمؤرخون: دراسة في علم التاريخ ومدخل إلى فقه التاريخ، القاهرة: عريية للطباعة والنشر، دار الرشاد، ط.2، 2001، ص. 27.
- 3- قيل أن الضريح "هو شق في وسط القبر، واللحد في الجانب وقيل الضريح هو القبر كله". راجع: جمال الدينين منظور، لسان العرب، 15 جزء، [ضبط وتحشية خالد رشيد القاضي]، لبنان: دار صبح، المغرب: الدار البيضاء، ط.1، 2008، ج.8، ص. 39.
- 4- محمد المراني العلوي، الجماعة/القبيلة وتسيير شؤون القصر بتافيلالت، مقال ضمن كتاب: العمران والمجال والإنسان في تاريخ المغرب، [تنسيق رحمون الحسين والطاهر بلمهدي]، الرباط: مطابع الرباط نت، ط.1، 2017، ص. 53.
- 5- يطلق أبناء الجنوب الشرقي للمغرب على أنفسهم أهل أسامر، لكون الشمس تقابل هذا المجال من بداية شروقها إلى نهاية غروبها، وهناك من ربط هذه الكلمة، بالسفح لأن المنطقة جغرافيا قائمة على السفح الجنوبي للأطلس الكبير الشرقي.
- 6- M. Quedenfeldt, Division et Répartition de la Population Berbère au Maroc, Société Historique Algérienne, Revue Africaine, Bulletin des Travaux, Quarante-septième Année, N° 248, 1er Trimestre, 1903, (pp. 372-382), p.55.
- 7- العرف في الأصل كل خصلة حسنة ترتضيها العقول، وتطمئن إليها النفوس، زيادة على أن قواعد العرف تلزم الناس ولو كانوا يجهلون، لأن الأصل فيه أنه لا يعذر أحد بجهله للقانون. راجع: عمر الجيدي، العرف والعمل في المذهب المالكي ومفهومها لدى علماء المغرب، المحمدية: مطبعة فضالة، 1982، ص. 40.

8- يعتبر روبير مونطاني القصبة أنها بناية تقليدية تأخذ شكلا بنائيا حريبيا، ودفاعيا، تأوي فئات اجتماعية معينة، كالتى لها نفوذ عادي، كالأسر الميسورة و التي لها ثروات و ملكيات في المنطقة، و هي من بين مميزات الزعامة في القبيلة، إنها مسكن الأمغار الذي يتموقع وسط القبيلة و تكون مزينة بأبراج. أنظر:

-Robert Montagne, Les Berbères et le Makhzen dans le Sud du Maroc: essai sur la transformation politique des Berbères sédentaires (groupe chleuh), Paris: Librairie Félix, 1930. P.347.

9- قائد من القياد الكبار الذين مثلوا المخزن المغربي بجنوب البلاد خلال الفترة الإستعمارية.
10- حول التسخير في البناء، أنظر: علي بن طالب، المخزن والقبائل، الضغط الجبائي وتداعياته 1894-1912، منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، 2013، ص.ص. 115-116.

11- علي بن طالب، جوانب من التطور التاريخي والمعماري لقصبة أكوراي بقبيلة كروان، مقال ضمن كتاب: التراث المعماري بالمغرب، [تنسيق محمد أيت حمزة وعلي بن طالب]، المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، الرباط: مطبعة المعارف الجديدة، 2013، ص. 156.

12- بوربير مورييس جورج، تودغى: تقرير تمهيدي مؤقت حول أودية تودغة وإميسر وشرق جبل صاغرو من مصلحة شؤون الضباط الأهلية بالمغرب، [ترجمة وتقديم امحمد احدى]، منشورات جامعة ابن زهر، أكادير: مطبعة طباعة ونشر سوس، ط. 1، 2016، ص. 7.

13- مقابلة مع الحسين بن عرابي وآخرون، مشاركون في بناء قصبة الكلاوي، قصر المرابطين، 25 دجنبر 2017.

14- عبد الله العروي، مفهومات التاريخ، الألفاظ والمذاهب، المفاهيم والأصول، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2005، ط. 4، ص. 36.

15- عبد الله بزويك، التراث المعماري بالجنوب المغربي، نموذج منطقة سكرة إقليم ورزازات، في مجلة كان التاريخية، العدد، 6 ديسمبر 2009، (ص.ص. 22-31)، ص. 25.

16- هناك وثيقة يعود تاريخها لمنتصف القرن الماضي، تؤكد فرض ما سمي بضريبة الترتيب على الفلاحين بالمنطقة، وكانت تؤدي عينا أو نقدا.

17- Belinda Yuen, STRENGTHENING URBAN HERITAGE IN SINGAPORE: BUILDING ECONOMIC COMPETITIVENESS AND CIVIC IDENTITY, Global Urban Development, Vol1, Issue 1, 2005, P.3.

18- عبد الرحمان بن خلدون، المقدمة، بيروت: دار صادر، 2000، ط. 1، ص. 15.

19- محمد سيد سلطان، قضايا تمويل التراث العمراني: الإطار الاستراتيجي لتعزيز حفظ التراث وحمايته، مقال ضمن كتاب: دراسات من التراث العمراني: أبحاث وتراث، الهيئة العامة للسياحة والآثار، جدة: مطابع السروات، 2013، ط. 3، (ص.ص. 200-233)، ص. 200.

20- عبد الكريم شايف، التراث الحضاري في مدينة عدن: دراسة أثرية معمارية، ندوة: عدن بوابة اليمن الحضارية، جامعة عدن، 2011، ص. 277.

21- رغم وجود نفر من الجمعيات التنموية بالجنوب الشرقي للمغرب، فالقلة القليلة منها هي التي أفردت اهتماماتها بمحمل الجد تجاه الإرث العمراني.



ISSN online: 2791-2272

ISSN print: 2791-2264

مجلة العصر للعلوم الانسانية والاجتماع

Era Journal for Humanities and Sociology

www.ejhas.com

editor@ejhas.com

Volume (11) December 2023

العدد (11) ديسمبر 2023

- 22- أشار الفصل الأول من الظهير الشريف رقم 1.80.341 بتاريخ 17 صفر 1401 (25 دجنبر 1980)، أنه ينفذ القانون رقم 22.80 المتعلق بالمحافظة على المباني التاريخية والمناظر والكتابات المنقوشة والتحف الفنية والعاديات، والمثبت نصه بعده كما وافق عليه مجلس النواب في 27 من رجب 1400 (11 يونيو 1980).
- 23- ينظر في هذا الخصوص: عبد القادر بوراس وآخرون، المعمار المبني بالتراب في حوض البحر المتوسط، منشورات كلية الآداب، الرباط، 1999.